في إب .. التوظيف وفقاً للمعايير

مكتب الخدمة: لم نتعامل مع الوساطات في التوظيف

تعد عملية تطبيق القوانين واللوائح والالتزام بالأسس والمعايير ركيزة أساسية للحكم الرشيد واحد مقومات تكريس العمل المؤسسي لليمن الحديث..

لهذا فقد احتلت أولويات البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية ونالت اهتمام قيادة السلطة المحلية بمحافظة إب.

ويبدو ذلك واضحاً من خلال الترجمة الفعلية من قبل العديد من الجهات التنفيذية ذات الشعور بالمسؤولية التي نحن بصدد الحديث عن نموذج منها استشعاراً منا للمسؤولية والعمل بمقتضى شرف الأمانة التي نحملها من هذه الجهات ومكتب الخدمة المدنية بمحافظة إب الذي انتهج هذا العام بالشفافية الكاملة والمعايير المنصوص عليها في القانون عملية التوظيف.. "14 أكتوبر" التقت الأخ حزام محمد الاشول مدير عام مكتب الخدمة المدنية والتأمينات بالمحافظة وعدداً من القائمين على عملية التوظيف وعينات أخرى ممن تم توظيفهم وذلك لمعرفة مدى الشفافية التي سارت بها عملية التوظيف في محافظة إب لهذا العام .. واليكم محصلة هذه اللقاءات:

تحقيق / محمد حسن مزاحم

شفافية ووضوح

بداية التقينا بالأستاذ حزام الاشول وسألناه عن الكيفية التي سارت عليها عملية التوظيف لهذا العام 2007م.

حيث أكد ان عملية توزيع الدرجات الوظيفية للعام الحالي 2007 تمت وفقاً للقانون حيث تم توزيع الدرجات الوظيفية والمقدرة 761 درجة وذلك بحسب ماتم إقراره ضمن موازنة السلطة المحلية بالمحافظة والتي تم فيها تحديد الدرجات الوظيفية لكل جهة بموجب خطط الاحتياج المقدمة لمكتب الخدمة المدنية والتأمينات من قبل الجهات التي تم التوظيف فيها وحددت ضمن خطة الاحتياج التخصصي المطلوب لشغل الوظائف موضحا انه وصل عدد المتقدمين للتوظيف خلال العام الحالي 2007 من خريجي الجامعات والمعاهد العليا التخصصية وخريجي دبلوم المعلمين والثانوية العامة والخدمات المعادلة الى 24.000 متقدم، نكورا واناثاً منهم 19.000 متقدم من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والتخصصية.

و5.000 متقدم من خريجي دبلوم المعلمين والثانوية العامة والخدمات المعادلة. وقد تم تشكيل لجان لاستقبال التظلمات لمن سقطت أسماؤهم أو وجدت أخطاء في بياناتهم أو لمن يريدون تعديل بياناتهم بعد ذلك، تم استقبال خطط الاحتياج من المكاتب.. اما بخصوص مكتبي التربية والتعليم الفني فقد تم التوظيف وفقاً لتحديد الاحتياج على مستوى المديرية والتخصص.

محدودية الدرجات الوظيفية

وعن عملية المفاضلة التي جرت بين المتقدمين للتوظيف والذي يصل عددهم الى 24.000 متقدم قال الأخ مدير عام الخدمة:

عملية المفاضلة بين المتقدمين لطلب التوظيف تمت طبقاً للاسس والمعايير المحددة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (40) لسنة 1999م وتعميم رئيس مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2004م بشأن المعايير المحددة للمفاضلة وطبقاً لقانون الخدمة المدنية من حيث "سنة التخرج- التقدير- السكن" مشيراً بان الدرجات المعتمدة لمحافظة إب تنافس عليها جميع المتقدمين لطالبي التوظيف وهو مايعني ان 4% فقط من إجمالي المتقدمين تم توظيفهم مؤكداً ان عملية المفاضلة جرت بشفافية تامة ولم يتم التعامل مع أية وساطات من أي شخص مهما كان موقعه، مشيراً في سياق حديثة الى ان المكتب يتلقى توجيهات من الوزراء المعنيين ومن بعض الجهات بخصوص التوظيف فننفذ منها ماهو قانوني فقط ولانتعامل مع التوجيهات المخالفة.

أما بالنسبة للسلطة المحلية في المحافظة فالحقيقة انه لم تصلنا أي توجهات لتوظيف أي شخص سواء من قبل الأخ المحافظ العميد علي القيسي والأخ الأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة العقيد أمين الورافي أو من الإخوة الوكلاء المساعدين وانما كانت معظم التوجيهات التي تصل إلينا بحسب الاستحقاق وطبقاً للقانون.

والحقيقة ان المكتب كان ملتزماً بتطبيق معايير المفاضلة المحددة بقرار مجلس الوزراء ولايمكن تجاوزها.. مؤكداً انه في حالة وصول أي وساطة الى المكتب فانه يتم التعامل معها بقدر كبير من الشفافية والوضوح فيتم تقدير الموقف وبهذه الطريقة نبتعد عن الاحراجات.

عرض خطط الاحتياج

وعن الآلية التي اعتمدها مكتب الخدمة المدنية بإب بتوزيع الدرجات على المكاتب المستفيدة يوضح الأخ / محمد قاسم نعمان نائب مدير الخدمة بالقول:

الحقيقة ان المكتب وبتوجيهات من الأخ المدير العام الأستاذ / حزام الاشول قام بإبلاغ المكاتب المستفيدة بعدد الدرجات المعتمدة لها.. فقام رسم خطة من قبل هذه المكاتب لتوزيع الدرجات المعتمدة لها وتحديد الاحتياج وإرفاق كشف للتوزيع دون تدخل من مكتب الخدمة المدنية وتسليمها إلينا وقد قمنا في المكتب بعرض خطط الاحتياج على المجلس المحلي بالمحافظة والذي قام بدروه بدراستها ومن ثم إقرارها.. مشيراً بأنه بعد ان قدم المكتب المستفيد خطته وتم إقرارها فانه يحق له تعديل خطة الاحتياج عبر تقديم طلب مناقلة حسب ماتقتضية الحاجة، مؤكداً أن عملية التوظيف لهذا العام 2007م سارت بشكل جيد رغم محدودية الدرجات المعتمدة للمكتب هذا العام مقارنة بالعدد الكبير المتقدم للتوظيف والذي يتزايد عاماً بعد عام.

فتح باب التظلم

وحول فتح باب التظلمات عقب نشر أسماء المرشحين يقول الأخ/ خالد الاشول رئيس لجنة المطابقة واستقبال المرشحين للتوظيف :

ان مكتب الخدمة عقب نشر أسماء الإخوة المرشحين للتوظيف قام بفتح باب التظلم لمدة أسبوع حيث تم استقبال عدداً من التظلمات البعض منها كان صحيحاً والبعض الآخر لاتنطبق عليه معايير التوظيف وبعد دراسة التظلمات تم الرفع بها الى الأخ المدير العام ومن ثم الى قيادات المحافظة حيث تم قبول التظلمات التي تنطبق عليها معايير التوظيف وانزال اسم المرشح السابق أما التظلمات غير الصحيحة والتي لاتنطبق عليها معايير التوظيف وهي الأكثر من بين التظلمات المقدمة فقد ألغيت وتم اعتماد اسم المرشح السابق.

وبعد انتهاء عملية التظلمات تم الإعلان عن استقبال ملفات المرشحين والتي تحتوي على المؤهل الأصل والبطاقة الأصل والسجل الأكاديمي والإرسالية ويتم فحصها بعناية بحضور الشخص نفسه.

شاهد عيان

الأخ علي محمد علي (مورس) يتحدث عن العملية التي انتهجها مكتب الخدمة في التوظيف هذا العام بالقول:

الحقيقة إنني متابع لعملية التوظيف هذا العام وفي بداية الأمر وكالعادة هناك من ينشر شائعات هدفها إحباط المتقدمين للتوظيف، ومنها ان التوظيف لايتم إلا عبر وساطات كبيرة وأن على المتقدم ان يجهز مبلغاً مالياً كبيراً إذا كان راغباً بالتوظيف لكي تتخطى كل المعايير والأنظمة المعمول بها في التوظيف.

وهذه الشائعات اتضح عدم مصداقياتها عند نشر أسماء الإخوة المرشحين فقد كان أخي محمد من حملة الدبلوم العام وتم ترشيحه –حسب احتياج المديرية وعدد النقاط الحاصل عليها دون دفع أي مبلغ مالي او إحضار أي وساطة.

نائب مدير عام الخدمة:

يحق للمكاتب المستفيدة من الدرجات تعديل خطة الاحتياج

المرشحون للتوظيف :

شفافية تامة في التوظيف هذا العام

وفق الاحتياج

أديب قايد عبدالحميد (دبلوم رياضيات) العدين أكد :

انه عند نشر اسمه في الجريدة كان وقتها يعمل في إحدى المحافظات وقد تفاجا كثير بأنه ممن تم ترشيحهم للتوظيف رغم انه كان مشغولاً بأمور أخرى ولم يكن معه أي وساطة تتابع عملية توظيفه.

وقال: ان منطقتي بحاجة الى تخصص وبذلك كان الاحتياج الذي رفع من المركز التعليمي إلى مكتب التربية وعلى ضوئه تمت المفاضلة وكانت الدرجة من نصيبي ولم تواجهني أية عراقيل.

واشكر كل القائمين في الخدمة المدنية على حسن معاملتهم لنا واستقبالنا وإكمال المعاملات الخاصة بالتوظيف.

شفافية

أما الأخ عرفات مساعد الخشكي مديرية النادرة فقد قال :

نشكر الإخوة القائمين على عملية التوظيف، حيث انها كانت وفقا للمعايير وماتم نشره من أسماء أثناء المفاضلة فقد ذهبت الدرجات الى من حصل على أعلى النقاط وبكل شفافية ووضوح.

ويرى الأخ/ عرفات محمد حيدر (يريم) بكالوريوس عربي :

إن عملية التوظيف لهذا العام كانت حسب الأولوية فقد ذهبت الدرجة في العام السابق للمتقدم الذي يسبقه في عدد النقاط، وهذا العام كنت متخوفاً ان تذهب الدرجة إلى آخر ولكن والحمد لله كنت ممن حالفهم الحظ بالتوظيف.

وأضاف لم أكن اعلم بأنني ضمن المرشحين للتوظيف والذين تم نشر أسمائهم حتى جاءني اتصال من ابن عمي الذي يسكن في صنعاء.

أما حميد علي عبده دبلوم اجتماعيات، فيقول:

انا متقدم للتوظيف منذ حوالي ثمان سنوات ولم يحالفني الحظ في المفاضلة في الأعوام السابقة لان هناك اشخاصاً من المديرية أقدم مني وكانت الدرجة هذا العام من نصيبي.

معايير واضحة

وأثناء تجولنا بين أوساط الإخوة المرشحين

مدينة إب

للتوظيف استوقفنا الأخ محمد علي الغيثي بكالوريوس رياضيات (حبيش) وكان الوحيد الذي أكمل عملية تسليم ملفاته حيث بادرنا بالإجابة قبل السؤال قائلا:

عملية التوظيف التي تمت هذا العام كانت ممتازة فقد التزمت بمعايير عملية التوظيف القانونية بدرجة كبيرة وأنا هنا لا استطيع ان اصف لكم شعوري وفرحتي بأنه قد تم توظيفي وإنني عما قريب سأصبح شخصاً يعمل مع الدولة ويقدم خدماته لهذا الوطن المعطاء، والحقيقة انه كان لدي شعور بأنني سوف أتوظف هذا العام بعد أن اطلعت على كشوفات المفاضلة وتوزيع الدرجات.

المستقبل للأفضل

أما علامة القبول والارتياح لدى أنور يحي مديرية اب، فقد كانت واضحة حيث أكد عن ثقته بتطبيق المعايير من اختياره سلفاً، بل ذهب بالقول :

إن مكتب الخدمة عمل على ترجمة مفاضلة الكمبيوتر على الواقع ولهذا فقد استطاع مكتب الخدمة ان يخرس أفواه الواشين من خلال الشفافية التي شهد بها الجميع وان الترشيح تم حسب كشوفات المفاضلة التي تم تعليقها على أبواب المكتب قائلا: هذا يعطيني الثقة بان المستقبل للأفضل وان لكل مجتهد نصيباً وينعكس بشكل ايجابي على أدائنا من المرافق حيث يعزز من استنهاض طاقاتنا بالمشاركة في التنمية المجتمعية.

إعجاب

وفي حين نشاهد المرشحين لشغل الوظائف يتزاحمون بحركات سريعة رأينا مله بدر(الظهار) ترتب ملفاتها فسألناها عن رأيها بعملية التوظيف هذا العام، فقالت:

كل واحد يأخذ حقه بدون أي وصاية او تدخل من احد، مشيرة الى ان عملية التوظيف جرت وفقاً لما هو منظم بها حسب تصدر المفاضلة على مستوى المديرية من حيث الدرجات وعدد السنوات والاحتياج.

لهذا فقد كنت ممن تصدر هذه المفاضلة وحصلت على الوظيفة دون محسوبية او وساطة مبدية إعجابها بالآلية التي انتهجها مكتب الخدمة المدنية في التوظيف لهذا العام .

مفاجأة

لم تكن فاتن سعيد والتي تحمل دبلوم تمريض حاصلة عليه من المعهد الصحي، تتوقع ان تكون مع موعد هذا العام بالتوظيف بعد مرور أربع سنوات على تخرجها واتجاهها للعمل بالقطاع الصحي الخاص، مكتفية على التجديد فقط خاصة وإنها قد ملت من الترقب للوظيفة خلال الأعوام السابقة مما جعلها تعزف عن متابعة تفاصيل ذلك هذا العام تأبى حتى عن الذهاب لمعرفة نقاط المفاضلة– حتى اتصل بها زوج أختها يخبرها بأن اسمها قد كان ضمن المرشحين للتوظيف هذا العام.

وبعد ان تأكدت فعلاً من وجود اسمها على الصحيفة التي تم نشر أسماء المرشحين فيها للتوظيف، آخذت الدموع تنهمر من عينيها وتشكر الله ان وفقها وقالت: الحقيقة لم أكن أتوقع ان يتم توظيفي بهذه السهولة دون متابعة مني وهذا شيء يحسب لصالح السلطة المحلية بالمحافظة ولمكتب الخدمة على شفافية تعامله بتوزيع الدرجات.

لا مجاملات

في حين قال احمد حزام.. القفر:

ان منطقتي هي من المديريات النائية ولذلك تقدمت للتوظيف خلال العامين الماضيين الحمد لله وجدت اسمي ضمن المرشحين وهذا دليل على ان المفاضلة شملت كل المعايير وانه لا وجود للوساطات والمجاملات.

مدير إدارة البحوث الإدارية والتدريب في محافظه تعز:

هدفنا تفعيل الشراكة المجتمعية مع السلطة المحلية

محافظة تعز لها تجاربها ومواكبه كل ما يفيد المجتمع وخصوصا تجارب المجالس المحلية وأهميتها ،في المجتمع وفي مكتب البحوث الإدارية والتدريب بالمحافظة يوجد حراك لا يستهان به من خلال التدريب وتأهيل المجتمع على التعاطي المثمر لهذه المجالس المحلية .. فكان للصحيفة ١٤ أكتوبر تجوالها في المحافظة لتقف مع الأخ خطاب يحيى شجاع الدين / مدير عام بحوث الإدارية والتدريب

تعز / نعائم خالد

لا نستثني أحداً كل يدلي بدلوه

الذي بدوره أوضح قائلا بان نحن بدأنا في البحوث التنمية الإدارية والتدريب وواكبنا مع صدور قانون السلطة المحلية سنة ٢٠٠٠م ولائحته التمثيلية وبدأنا معه خطوة بخطوة وكانت بدايتنا بسيطة ومتواضعة للغاية واستطاعت الحكومة اليمنية بالشراكة مثلاً مع البرنامج الإنمائي مع الأمم المتحدة وأخذت نماذج لتجارب السلطة المحلية في عدة دول على مستوى العالم ونحن هنا نتكلم على مستوى الديمقراطية الناشئة وتحاول التوجه نحو الحكم الرشيد وجاء برنامج دعم اللامركزية على مستوى وزارة الإدارة المحلية وفي البداية أخذت محافظتي تعز وحضرموت وبدأنا بعام ٢٠٠٤م في إعداد منهجية وخطة للموازنة والنفقات العامة من خلال إشراك المجتمع المحلي نحن في مجال التخطيط المحلي لا نستثني أحد كلاً يسهم بدلوه ونحن معنا في قانون السلطة المحلية في جزئيته (أن عضو المجلس المحلي منتخب تلقائيا يعتبره القانون يمثل ناخبيه) ونحن لا نكتفي بهذه العلاقة.

إشراك المجتمع من خلال منظمات المجتمع المدني

عملنا شراكة مجتمعية أوسع وحاولن إشراك المجتمع من خلال منظمات المجتمع المدني سواءً كانت منظمات خيرية أو زراعية وأدخلناه في إعداد الخطط وأيضاً أشركنا المواطن البسيط الذي قد لا يكون داخلاً في إطار تنظيم معين وحاولنا أن تكون هناك ونحن في صدد تطوير هذه العلاقة وإظهارها بإطار واضح ومنتظم يظهر هذه العلاقة ونحن نسعى بأن تكون هذه الخطة المحلية سنداً أساسياً يغذي الخطة الخمسية للدولة من خلال التشخيص والحرص على تشخيص كامل من وضع التنموي على المستوى المحلي لنطلع بتحديات تنموية أهداف قابلة للقياس من خلال تقييم خططنا سنوياً وهل نحن سائرون في اتجاه صحيح أم لا ونحن نبني بناءً تراكمياً لأن التحول الذي نسعى له هو معرفي وثقافي بالدرجة الأولى والشيء المهم هو ذاك تحد كبير لنظام السلطة المحلية وتحولاً تحول ثقافي من قاعة الهرم إلى قمته والإدارة السياسية التي تحققت زيادة إلى السلطة المحلية منفتحتين على أي تعديلات تخدم وتعزز من التجربة وبقى لدينا الهم الكبير ألا وهو المجتمع المدني الذي نريد أن نعرف كيف أن نخرق منه روح الوعي والمفاهيم الجديدة وحتى على المستوى الإداري.

مفاهيم جديدة نحاول نبنيها في عقول الإداريين

هناك مفاهيم جديدة نحاول نبنيها في عقول الإداريين على المستوى البسيط منها (مبدأ العمل الجماعي ، مبدأ العمل بروح الفريق ، الشراكة المجتمعية ، الشفافية) والمنهجية التي نسير عليها هي منطلق أساسي في مكافحة الفساد والسلطة المحلية إذا كانت قادرة على إدارة الشأن المحلي إدارة حديثة ومنطقية وصحيحة وفق أسس علمية ومنهجية فهي سوف تكون المنطلق الأساسي لكل القطاعات والجهات وللعمل على تقييم العملية الديمقراطية في اليمن يجب أن نكون منطقيين وواقعيين بأننا ديمقراطية ناشئة وفي وسط إقليم يكاد يكون غير متجانس ولتجسيد الوحدة الوطنية وأعيادها من خلال الاعتراف بكل منجزات الوحدة والتي كانت المنطلق الأساسي للوحدة والتحول الديمقراطي الأول الذي حصل في الوطن ويجب كذالك أن نعزز من وحدتنا الوطنية بأن نقيم الأمور تقييماً موضوعياً الذي حصل في اليمن هو تحول خرافي وأسطوري بوجهة نظري فقد كنا مجتمع قبلياً ونظاماً شمولياً في الشطرين وقفزنا قفزات كبيرة ألان أنا متأكد من أن المبادرة التي أطلقها الأخ الرئيس سوف تكون تعزيز مهم للديمقراطية وتجذيرها بشكل أفضل والحكم المحلي نوع راقي جدا ومن تجذير الديمقراطية بأنه أعطى صلاحيات بدون تحفظ وحتى المعارضة التي يجب أن تكون لها دور بناء وأن لا يكون النقد لمجرد النقد ولكن من أجل البناء ومن أهم مظاهر تجسيد الديمقراطية الوعي الديمقراطي هو الانتخابات الرئاسية والمحلية التي حصلت بشفافية ونزاهة يشهد عليها ويجد علينا عند قياس الأمور أن نقيسها بشكل منطقي على المستوى الإقليمي والجمهورية اليمنية على هذا المستوى هي نظام ديمقراطي تعددي منهجي .

الاجتماع بمنظمات المجتمع المدني بمحافظة تعز انطلاقة لمكانتها

زيارة الأخ القائد / علي عبد الله صالح لمحافظة تعز هي زيارة تفقدية كما لبقية المحافظات في الجمهورية دون استثناء وجاء الاجتماع بمنظمات المجتمع المدني بمحافظة تعز انطلاقة لمكانة محافظة تعز في نفس القائد علي عبد الله صالح حفظه الله وللفهم العميق لدور هذه المنظمات في تعزيز دورة السلطة المحلية حيث وأن منظمات المجتمع المدني تعتبر حلقة وصل رئيسية بين المجتمع المدني والسلطة المحلية ونحن لم نكتف بكوادر السلطة المحلية المنتخبة لتمثل المجتمع لكن فخامة الأخ الرئيس حريص كل الحرص على توسيع المشاركة المحلية والمجتمعية ومنظمات المجتمع المدني تعتبر دوراً فعالاً في تعزيز المشاركة الشعبية في المجالات التنموية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي إطار تنموي شامل وما تم بإذن الله الكل مشارك جزئياً أو كلياً في التنظيمات الحزبية والتنظيمية رسمياً وشعبياً ومنظما المجتمع المدني المرأة تلعب دوراً كبير ووجود وحضور كبير وبادرة الأخ الرئيس تمثل تحول نوعي في طريق إدارة الدولة وإدارة الدولة موجود لوجود السلطة المحلية ووجود التعددية الحزبية سياسية لكن الواقع يفرض تطوير وتحديث النظام الرئاسي بما يوافق ويلائم مع التحول الذي يشهده الوطن عموماً وهو سيقع استيعاب كل هل هذه التحولات التي حدثت وأهم شيء سوف يكون له أثر في تحول النظام إن شاء الله الحوار والنقاش من كافة أفراد فئات الشعب لأننا الآن انطلقنا إلى سلطة محلية والحكومة المركزية ما زالت هناك فجوة بسيطة لأن هناك مؤسسات تحتاج إلى النظر إليها بحيث تصبح اطار قومي قادر على تقديم الخدمة للمجتمع من خلال قانون السلطة المحلية أو قانون الحكم المحلي إن شاء الله تعالى والنظام الرئاسي سوف ينتج عنه تغيير المهام والوظائف بشكل أساسي ونحن الآن خليط بين نظام رئاسي ونظام برلماني وهناك الحكومة بين هذا الخليط ٣٣ وزارة لكن في ظل النظام الرئاسي سوف تتخلص الوزارات إلى مجموعة من وزارات سيادية وستلتقي بقية المهام التي تهتم الجاني الإداري إلى المؤسسات الحكم المحلي وهذا سيحدث .تنموية مستدامة لنظرة تنموية كاملة وسيحد من الفساد وتكون النتائج إيجابية وتحقيق وتبلور إدارة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح في أنصع صوره أما بالنسبة للمرأة ونحن لا نتمنى لها إلا كل التطور ولأزدها وفي الجوانب التشريعية والسياسية فهي موجودة بقوة لكن يبقى على الأحزاب والتنظيمات السياسية أن تواكب الإدارة السياسية على مستوى الدولة وأنا أرى أن تتمثل الأحزاب المنافسة على المجالس المحلية والتنظيمات السياسية أن تخصص من ١٢ ٪ أو ٢٠ ٪ للمرأة فقط هذا بالنسبة من وجهة نظري وأنا أعتقد أن هذا رافد كبير للمرأة وإن شاء الله بلادنا في ظل هذه القادة السياسية من أفضل إلى أفضل ومنظمات المجتمع المدني تتميز عن بقية المنظمات التكوينية الأخرى بإسهامها لتقديم الخدمات التنموية المستدامة لتقديم خدمات تنموية بحتة سواءً كانت منظمات مجتمع مدني تعني الاقتصاد أو الزراعة أو حتى الجانب الخيري فهي تسهم بذلك من خلال تجربة السلطة المحلية ولقاء الرئيس مع منظمة المجتمع المدني يعتبر تحول نوعي في إدارة التنمية عموماً على مستوى الوطن حيث أنها شريك أساسي لا يمكن إغفاله من حسابات الإدارة عموماً وفي ظل كل التوجهات التي تحدث على المستوى الإداري والتنموي بانتهاك اللامركزية والتنمية المحلية كأسلوب إدارة ونظام حكم .

خطاب يحيى شجاع الدين